مكافحة الجوع في العالم

WFP
World Food Programme
wfp.org
برنامج الأغذية العالمي

غزة: تخفيف أم تشديد؟
التغيرات في ظروف السوق والأسر في غزة بعد نظام الوصول الجديد، 20 حزيران 2010.

الملخص التنفيذي

أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 20 حزيران 2010 قراراً ينص على تخفيف الحصار[1] المفروض على قطاع غزة، وتضمن هذا القرار توسيع حركة المعابر التجارية وتحسين عملية وصول السلع الإنسانية والتجارية، ولكن باستثناء مجموعة من المواد التي أطلق عليها اسم "المواد ذات الاستخدام المزدوج"؛ وهي تلك المواد التي يمكن استخدامها في النشاط العسكري ضد دولة اسرائيل. وبعد ذلك أعلنت الحكومة الاسرائيلية في 8 كانون الأول من عام نفسه بأنها ستسمح بتصدير المنتجات الزراعية والأثاث والمنسوجات من خلال المعابر الرسمية، وذلك لمساعدة اقتصاد قطاع غزة[2]. ومنذ اصدار ذلك الإعلان، تم نشر قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة للرقابة[3] في حين أن المواد الغير مسموح بدخولها إلى قطاع غزة لم يتم نشرها بشكل رسمي. و تم السماح لمواد البناء بالدخول إلى أراضي القطاع لتنفيذ بعض المشاريع، إلا أن صعوبة عملية التنسيق لادخال تلك المواد أدت إلى تأخر تنفيذ هذه المشاريع، وهذا بدوره زاد من التكاليف الملاقاة على عاتق الوكالات الإنسانية. في حين أن قرار تخفيف الحصار على قطاع غزة ما زال في مرحلة التنفيذ؛ قامت الحكومة الاسرائيلية باتخاذ قرار ثانٍ ينص على اغلاق معبر المنطار(كارني) نهائياً في آذار 2010، حيث لم يعد هناك إلا معبر واحد فقط لاستيراد وتصدير البضائع[4] في قطاع غزة. في الواقع، كان لتخفيف الحصار أثر ايجابي هامشي على قطاع غزة.

ويستعرض هذا التقرير كيف يمكن للسياسة المذكورة أعلاه، والمشار إليها باسم "نظام الوصول الجديد"، أن تؤثر على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. ففي آذار 2011، قام برنامج الغذاء العالمي (مكتب الرئيسي-القدس) بتنفيذ مسوح على مستوى السوق وعلى مستوى الأسر من أجل تقييم أداء سوق المواد الغذائية في القطاع من حيث هيكلية السوق والأسعار والعرض والفرق في توافر السلع الأساسية، و لتحديد أثر ذلك على امكانية وصول وتوافر المواد الغذائية لسكان القطاع[5]. والتحليل في هذا التقرير يركز على أثر نظام الوصول الجديد على عوامل السوق الرئيسية؛ كتذبذب أسعار السلع الأساسية والتباين في تهريب البضائع عبر أنفاق رفح واغلاق معبر المنطار(كارني) على كل من التجار والمنتجين والمستهلكين. اضافة إلى دراسة أنماط انفاق الأسر واستهلاكها. ولاستكمال هذا التقييم قام برنامج الأغذية العالمي، بالاستفادة من معلومات اضافية من مصادر أخرى كمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونتائج هذا التقييم تم ترتيبها في التقرير كما يلي، 1) **التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي** (الواردات، الصادرات، المعابر، وتكاليف النقل)؛ 2) **التغيرات في مستوى سوق الأغذية المحلية** (مصنعي المواد الغذائية، التجار، وطبيعة الطلب والعرض للمواد الغذائية)؛ 3) **التغيرات على مستوى الأسر** (الأمن الغذائي، أنماط الاستهلاك/الانفاق واستراتيجات التأقلم)؛ 4) وأهم التوصيات.

1. التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي

النمو الاقتصادي غير المستدام: كان متوسط عدد الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة شهرياً في الفترة ما بين تموز 2010 وآذار 2011 لا تمثل سوى 41 في المائة من متوسط عدد الشاحنات التي كانت تدخل إلى القطاع قبل الحصار لنفس الفترة الزمنية (من تموز 2005 لغاية آذار 2006). وأدى قرار نظام الوصول الجديد إلى دخول بضائع استهلاكية اضافية إلى القطاع مع زيادة محتملة لوفرة المواد والبضائع ذات الجودة العالية وذات التنوع الكبير أمام المستهلك.

---

[1] فرضت الحكومة الاسرائيلية قيود مشددة على حركة السلع والسكان من وإلى قطاع غزة عقب تولي حركة حماس الحكم في نيسان 2007. فالاغلاق والحصار أدى إلى انخفاض هائل فالواردات وحظر شبه تام على الصادرات وعلى حركة السكان. وبالتالي، انهاراقتصاد قطاع غزة وارتفعت معدلات البطالة واصبح اقتصاد وسكان القطاع يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية، وقرار مجلس الأمن الوزاري على صادرات قطاع غزة، 8 كانون الاول 2010.

[3] مكتب تنسيق الأنشطة الحكومية، والسياسة المدنية تجاه قطاع غزة، 5 حزيران 2010. http://www.pmo.gov.il/NR/rdonlyres/EBDB36CF-2BA0-4719-B532-F723C7CF2456/0/gazaENG.pdf. وشملت قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة للسيطرة معدات الصواريخ والذخائر؛ المواد ذات الاستخدام المزدوج، والمواد ذات الاستخدام المزدوج لمشاريع السلطة الفلسطينية

[4] وقعت الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية اتفاقية حول الحركة والوصول في تشرين الثاني 2005 والتي كانت تخطط لتوسيع عدد المعابر الى ستة معابر تجارية، بما في ذلك معبر رفح، للاستيراد والتصدير. ولكن في هذه الأيام فقط معبر كرم أبو سالم هو المعبر الوحيد المستخدم في عمليتي الاستيراد/التصدير.

[5] قام برنامج الأغذية العالمي بمسح 207 من تجار غزة و1217 أسرة. والمنهجية المستخدمة موضحة في التقرير.

WFP oPt Country Office
Al-Noman Street, Beit Hanina, East Jerusalem Telephone: +972 (0)2 5401340/1/2 Fax: +972 (0)2 5401227

وعند مقارنة مع الفترة التي سبقت اقرار نظام الوصول الجديد، أشار ثلث التجار إلى أن هناك زيادة في مستويات المخزون بحوالي 85 في المائة مؤكدين توفر سلعاً جديدة في السوق المحلي. ومع ذلك، لم تكن الزيادة في المخزون إلا على شكل توافر أنواع جديدة من المشروبات الغازية، منتجات النظافة، والشوكولاتة ورقائق البطاطا. فعدم توفر الكثير من مواد الخام ومواد البناء للقطاع الخاص واستمرارية القيود المفروضة على الصادرات أدت إلى عدم القدرة على خلق فرص عمل طويلة المدى وذات أجور مناسبة، التي من شأنها أن تساهم في خفض مستويات الفقر. فقد لوحظ تحسن طفيف في فرص العمل في قطاع البناء والتشييد خاصة التي ترعاها المشاريع الإنسانية: وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجود حوالي 5600 فرصة عمل جديدة في قطاع البناء والتشييد، ليصل إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع إلى 10000 عامل[6]، ولكن مقارنة مع عام 2005 فقد انخفضت عدد الوظائف بحوالي 42 في المائة في هذا القطاع. وأما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد لوحظ بعض التحسينات بعد اصدار قرار 20 حزيران 2010؛ ومع ذلك، فإن هذا التطور ارتبط بشكل من الأشكال بأنماط العمالة الموسمية. فعلى الرغم من هذا التطور فهناك 35% من أراضي الزراعية في قطاع غزة تعتبر من المناطق المحظور الوصول إليها لانها تقع على طول الحدود مع اسرائيل، ومن ناحية البحر فقد فرضت البحرية الاسرائيلية قيوداً على أنشطة الصيد حيث منعت الوصول إلى أبعد من ثلاثة أميال من الشاطئ [7]. ومثل هذه القيود أدت إلى تدهور سبل العيش التي تعتمد على الصيد والزراعة وقيدت النمو المستدام في قطاع الزراعة أيضاً. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي الذي قدر بحوالي 15 في المائة في عام 2010، فإن هذه الارقام المرتفعة فشلت في توضيح حقيقة أن أساسها كان ضعيفاً و ما هو إلا نتيجة للمساعدات التي تأتي من الجهات المانحة ، و لذلك فإن النمو بهذا المعدل لا يمكن أن يكون مستدام، وفقاً لتقديرات البنك الدولي[8]. فعلى الرغم من النمو والزيادة الحاصلة في السلع الاستهلاكية، فما زال أكثر من نصف سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنة مع فترة ما قبل حزيران 2010. ونظراً لعدم وجود وظائف ذات أجور جيدة، وفرص استثمار وأعمال تجارية، فإن الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ما زالت تواجه صعوبة الحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بسبب انخفاض مستوى دخلها. فارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الدقيق، زيت النباتي والوقود أدى إلى تفاقم مشكلة الوصول الاقتصادي للمواد الغذائية لأسر القطاع.

ولذلك، فإن تأثير نظام الوصول الجديد لم يزد انتاجية الاقتصاد، ولم يؤدي التحسن الطفيف الحاصل في بعض القطاعات في عام 2010 من التغلغل إلى مستوى الأسر: فثلاثة أرباع أسر القطاع ما زالت تعتمد على المساعدات الإنسانية.

القيود على المعابر: تضمن القرار التي تم اعلانه في 20 حزيران 2010 خططاً لتوسيع حركة المعابر التجارية؛ ولكن اعتباراً من 1 آذار 2011 تم اغلاق معبرالمنطار(كارني) نهائياً، فلم يتبق سوى معبر تجاري وحيد، وهو معبر كرم أبو سالم، حيث لا يزال مفتوحاً أمام تجار القطاع. ويعتبر هذا المعبر المنفذ الوحيد للتجار لتحميل البضائع من جهة قطاع غزة ولكن في نفس الوقت لا يمكن التنبؤ بساعات عمل هذا المعبر مع استمرار الاغلاقات المتكررة.

أدت زيادة المسافة التي تقطعها البضائع بعداغلاق معبر المنطار(كارني)[9] ، والإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها على معبر كرم أبو سالم إلى ارتفاع تكاليف النقل بـ 30% وخاصة لتجارالأعلاف/ حبوب القمح. وهذه الزيادة تعد من أسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف النقل التي تكبدها التجار منذ فرض الحصار على القطاع عام 2007، إضافة إلى أن المعابر التجارية الأخرى التي تم اغلاقها. حيث أن تكاليف النقل تمثل أكثر من 70 في المائة من تكاليف التسويق لبائعي الجملة، وبالتالي سيكون لها أثر كبير على أسعار السلع. وتعد قدرة المعبر على ادخال المواد والبضائع محدودة، مما سيزيد من شدة المنافسة بين امكانية ادخال حبوب القمح/الأعلاف أومواد البناء إلى قطاع غزة.

إن زيادة المنافسة جنباً إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح، أدت إلى زيادة حصة السوق لواردات الدقيق القادمة من الأنفاق إلى 20 في المائة في حزيران 2010 ؛ وبالتالي، أثر ذلك على مستوردي القمح والمطاحن المحلية وعلى أداء الأسواق المحلية. ومع التحول من معبر المنطار (كارني) إلى معبر كرم أبو سالم زادت تكاليف النقل بـ 235 في المائة بالنسبة للمصدرين. وتعد إجراءات ادخال السلع إلى قطاع غزة عبر المعابرالرسمية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل، وهذا سيزيد من خطر تلف تلك السلع، وخاصة التي تحتاج إلى درجات حرارة منخفضة كالمحاصيل النقدية (cash crop)؛ حيث أنها السلع الوحيدة التي يسمح بتصديرها منذ عام2007.

---

[6] مقارنة الربع الثاني من عام 2010 مع الربع الأول من عام 2011

[7] يتأثر حوالي 12% من سكان قطاع غزة بالقيود الوصول المفروضة على البر والبحر. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية /برنامج الأغذية العالمي. "بين الجدار والسندان". أثر الأنساني للقيود الاسرائيلية المفروضة على الوصول إلى البر والبحر في قطاع غزة. آب 2010

[8] البنك الدولي. بناء الدولة الفلسطينية: تعزيز النمو، المؤسسات وتقديم الخدمات. تقرير المراقب الاقتصادي للجنة الاتصال المتخصصة. 13 نيسان 2011.

[9] يقع معبر كرم أبو سالم جنوبي معبر المنطار(كارني) على امتداد الحدود بين الشمال والجنوب لقطاع غزة مع اسرائيل. المسافة الهوائية بين المنطار ومدينة غزة، التي يعتبر المركز التجاري الرئيسي، هي 5 كم؛ وأما المسافة الهوائية بين كرم أبو سالم ومدينة غزة هو 35كم.

عدم تخفيف القيود المفروضة على الصادرات: لم يكن لنظام الوصول الجديد أي أثر في تخفيف القيود المفروضة على الصادرات وبالرغم من القرار الذي صدر فيما بعد من الحكومة الاسرائيلية (8 كانون الأول 2010) والاتفاقية التي وقعت لاحقاً مع ممثل اللجنة الرباعية (شباط 2011) لتخفيف القيود المفروضة على الصادرات. حيث بلغ حجم الصادرات حوالي 5 في المائة مقارنة مع حجمها قبل الحصار للفترة من تشرين الثاني 2010 لغاية نيسان 2011. ففي الواقع، فإن القيود المفروضة على الصادرات لا تزال قائمة، بغض النظر عن النسب المتدنية للمحاصيل النقدية (cash crops) المختارة التي تم تصديرها، فلم يسمح بتصدير أي من المواد الأخرى من قطاع غزة. وكانت المحاصيل التي سمح لها بالخروج من قطاع غزة متجهة إلى الأسواق الأوروبية بدعم من المشاريع الإنسانية. فمقارنة مع الفترة التي سبقت فرض الحصار، فكان يتم تصدير الجزء الأكبر من المحاصيل النقدية (cash crop) وغيرها من المنتجات المصنعة (المنسوجات، الأثاث،...الخ) إلى أسواق الضفة الغربية واسرائيل. وأما حالياً فإن القيود الاسرائيلية تمنع مرور البضائع إلى هذه الأسواق، وهذا بدوره فرض على الشركات المصنعة في قطاع غزة لتتنافس مع بعضها على مستوى السوق المحلي الذي يعد صغيراً. ومن دون اعطاء الحرية الكاملة لتصدير السلع، فإن السياسة الحالية غير قابلة للاستمرار في دعم اقتصاد قطاع غزة.

2. التغيرات على مستوى سوق الأغذية المحلي

الظروف غير المستدامة للسوق المحلي: أشار أصحاب المخابز والمطاحن ومنتجي الألبان ورب البندورة أن نظام الوصول الجديد سيؤدي إلى زيادة القدرة على توفر قطع الغيار والآت الانتاج. وعلى الرغم من ذلك فإن تطورات أداء قطاع الصناعات التحويلية لا يزال محدوداً بسبب الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي، إضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على استمرارية الحصول على بعض مواد الخام مثل: العلب المعدنية، غاز الصودا وبعض قطع الغيار والمعدات، عبر المعبر الرسمي.

وأما بالنسبة لقطاع الألبان، فقد أدى ارتفاع أسعار الأعلاف[10] وصعوبة استيراد الأبقار المخصصة للتربية إلى انخفاض نوعية الحليب المنتج من الأبقار، و بالتالي أثر على مدى استفادة هذا القطاع من نظام الوصول الجديد. ومن ناحية أخرى فقد خفف نظام الوصول الجديد من القيود المفروضة على السلع المصنعة التي يتم استيرادها من الخارج الذي أدى إلى زيادة شدة المنافسة مع السلع المنتجة محلياً. فاستمرار فرض القيود المشددة على كل من الصادرات والمدخلات الرئيسية للاستثمار سيجعل اقتصاد غزة في وضع تنافسي غير ملائم.

إن عملية التصدير/الاستيراد الحالية غير المستدامة، والمؤدية إلى انخفاض فرص العمل في القطاع الخاص، تعتبر عنصر أساسي في توفر القدرة الاقتصادية للحصول على المواد الغذائية وغير الغذائية التي تعتبر من أهم احتياجات الأسر.

3. **التغيرات على مستوى الأسر**

ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي: لم يتأثر مستوى الأمن الغذائي في قطاع غزة سواء بعد اصدار قرار نظام الوصول الجديد أوبالتغييرات اللاحقة في أداء عمل السوق. حيث أن 66 في المائة من سكان القطاع هم غير آمنيين غذائياً أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي مقارنة مع 65 في المائة في الفترة ما قبل حزيران 2010. علاوة على ذلك، فإن استهلاك الأسر لبعض أنواع الغذاء قد تدهور فيما بعد حزيران 2010 لشريحة من سكان قطاع غزة. وذكرت الأسر الفقيرة أن هناك زيادة في استهلاكها من المنتجات المصنوعة من الزيت/الدهون (زيادة 45 في المائة) والسكر (زيادة 195 في المائة)، وهذا أثر بشكل سلبي على مستوى الغذاء والتغذية. وأكدت الأسر التي شملها المسح أن هناك مجموعة اضافية من المنتجات الغذائية قد دخلت قطاع غزة من خلال المعابر الرسمية، إلا أنه بالنسبة للأسر الفقيرة، فما زال الوصول إلى المنتجات الغذائية المتنوعة أو الحصول عليها يشكل عائقاً وذلك نتيجة لتدني دخل تلك الأسر[11]. ومن ناحية أخرى لا تزال نسبة انفاق الأسر على المواد

[10] شكلت القيود المفروضة إلى الوصول للأراضي الزراعية في قطاع غزة عائقاً أمام امكانية الانتاج المحلي من الأعلاف. حيث تقع 35% من الأراضي الزراعية في المناطق الممنوع الوصول إليها حسب تعليمات القوات الاسرائيلية. إضافة إلى تزايد المساحة المخصصة للبناء العمراني في قطاع غزة الذي أدى إلى تقليص الأراضي الرعوية. وارتفاع تكلفة النقل من معبر كرم أبو سالم والذي بدوره فاقم مشكلة ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً.

[11] قدرت 63 في المائة من الأسر أن توافر المواد المستوردة تحسنت في القطاع، وأشار 55 في المائة من الأسر إلى وجود تحسن في نوعية المواد المستوردة.

الغذائية مرتفعة حيث قدرت بحوالي 56 في المائة من الانفاق الكلي بين أسر القطاع، وارتفعت إلى 62 في المائة بين الأسر الغير آمنة غذائياً، مما يشير إلى أن مستوى انفاق الأسر غير الآمنة غذائياً على المواد الغذائية لم يتغير حتى بعد قرار نظام الوصول الجديد. حيث ما زال ثلاث أرباع من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية الإنسانية.

انخفاض القدرة الشرائية: نتيجة ارتفاع أسعارالدقيق في الأسواق العالمية وزيادة تكاليف النقل بالنسبة للتجار قي القطاع، شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً ملحوظاً: فارتفعت أسعار الدقيق بـ 50 في المائة في حزيران 2010 مقارنة مع آذار 2011[12]، والزيت النباتي ارتفع بـ 40 في المائة لنفس الفترة الزمنية. وخلال تلك الفترة، زادت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي بشكل طفيف[13]. وأما بالنسبة للقيمة الحقيقية لمعدل الأجراليومية، فقط انخفضت بمقدار 9 في المائة مقارنة بين عامي 2009 و 2010، ولكن مقارنة مع عام 2007 انخفضت بأكثر من الربع[14].ويعكس هذا الانخفاض الارتفاع الحاصل في الأسعار خلال الثلاثة أعوام الماضية، وهذا يدل على تآكل القدرة الشرائية للعمال في قطاع غزة.

أهم التوصيات

حتى يتم الغاء الحصار بشكل كلي، ينبغي على الحكومة الاسرائيلية اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط الاقتصاد الانتاجي في قطاع غزة لأثره الايجابي على مستوى دخل الأسر في القطاع وعلى مستويات الأمن الغذائي:

- الالتزام بقرار 20 حزيران 2010 الذي نص على تخفيف القيود المفروضة على القطاع واصدار قائمة المواد غير المسموح ادخالها وفتح جميع المعابر، بما فيها معبر المنطار(كارني) الذي بدوره سيؤدي إلى تسليم السلع والمساعدات الإنسانية في الوقت والتكلفة المناسبة، وتعزيز قدرة المعابر وتسهيل اجراءات النقل والتنسيق الأمني كل هذا سيساهم في عدم تضخم (زيادة) أسعار كل من الواردات والصادرات.
- رفع الحظر المفروض على البضائع المستوردة وعلى مدخلات الاستثمار الخاص، خاصة مواد الخام لدفع عجلة النمو في القطاع الخاص.
- تنفيذ الاتفاقية التي تمت بين الحكومة الإسرائيلية و مكتب ممثل اللجنة الرباعية التي تنص على ازالة العقبات أمام الصادرات كما هو متفق عليه منذ شباط 2011.
- إلغاء القيود المفروضة على التصدير وبالتالي السماح لصادرات قطاع غزة بالدخول إلى أراضي الضفة الغربية واسرائيل، خاصة.
- السماح بتصدير المواد التي تساهم في زيادة القيمة المضافة لضمان نمو اقتصادي سليم لقطاع غزة.
- تسهيل عمليات الشراء المحلية للسلع الغذائية ذات الطابع الإنساني لتتم داخل غزة والسماح بنقل المواد المنتجة داخل غزة للاستخدام الإنساني في الضفة الغربية / الدول الأخرى حسب الطلب.
- رفع القيود المفروضة على البر والبحر من أجل إعادة بناء ونمو سبل العيش التي تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك وتعزيز الانتاج المحلي.
- السماح لقطع الغيار والمعدات اللازمة لعودة محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة إلى مستويات التشغيل العادية وذلك من أجل الحد من الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي الذي يؤدي إلى عرقلة الانتاج المحلي.
- تحسين عملية الدخول والخروج من قطاع غزة للطواقم العاملة في قطاع المساعدات المحلية/ الدولية وقطاع الخاص.

مع استمرار الحصار، ومع النظام الوصول الجديد، لن يكون باستطاعة القطاع الخاص العمل بكامل امكانياته. فتوفر فرص عمل والحصول على أجور ثابتة ومرتفعة لهو أمر ضروري للشريحة الفقيرة من سكان قطاع غزة للحصول على المواد الغذائية وغير الغذائية من دون الاعتماد على المساعدات الخارجية. لطالما استمرت مشكلة الوصول إلى قطاع غزة فمن المستحسن على المجتمع الإنساني القيام بما يلي:

---

[12]ارتفعت أسعار الدقيق من 80 شيكل اسرائيلي إلى 120 شيكل اسرائيلي للـــ50 كغم.

[13]ارتفعت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي من 58.1 شيكل اسرائيلي إلى 59.2 شيكل اسرائيلي (بنسبة 2 في المائة) بين حزيران وكانون الأول من عام 2010. في المقارنة، القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي في الضفة الغربية يقدر بحوالي 102.5 شيكل اسرائيلي. المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

[14]. المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. ملاحظة أن في الأرض الفلسطينية المحتلة، انخفضت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي بمقدار 3.1% خلال الفترة ذاتها.

- ضمان توسيع عدد الأسر المشمولة في المساعدات (مثلاً كالغذاء، النقدي والكوبونات) لزيادة قدرتها على التأقلم مع الوضع الحالي التي من شأنه التأثيرعلى مستوى معيشتهم مع استمرار وجود القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص.
- مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية القدرة التنافسية للمنتجين والمصنعين المحليين في قطاع غزة، فيترتب على المؤسسات الإنسانية زيادة جهودها في دعم الشركات المحلية للتتغلب على المعيقات التي تواجهها بما في ذلك صغر حجم السوق وارتفاع تكاليف النقل وانقطاع التيار الكهربائي وعدم الثقة في امكانية الحصول على قطع الغيار ومواد الخام بشكل مستمر.
- تقوية الجهود المبذولة من أجل رفع الحصار الكامل الذي يمنع و يضعف اقتصاد قطاع غزة والسكان.